

المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط.

أ. مسعودي يونس
بن تومي رضوان (باحث دكتوراه) جامعة تلمسان

ملخص

ملخص: يحاول الباحثان في هذا المقال أن يبرز أهم المصادر المهددة للأمن في المتوسط. بعدما كان الحديث عن المصادر التقليدية والمتمثلة في: النزاعات والحروب التي شهدتها المنطقة. ك: النزاع على الصحراء الغربية، النزاع في قبرص. إلى جانب الصراع العربي الإسرائيلي. ومع التغيرات التي طرأت على الواقع الدولاتي والدولي على حد سواء. بدأ الحديث على مصادر جديدة مهددة للأمن بكل أشكاله. وهذه الورقة تحاول البحث في أهم هذه المصادر التي تشهدا المنطقة المتوسطية. وذلك بالإجابة على الإشكالية التالية: ما هي أهم المصادر الجديدة المهددة للأمن في منطقة المتوسط؟

Résumé:

Cet article essayé de présente les sources les plus importantes qui menacent la sécurité dans la méditerrané, d'après la discussion sur les sources traditionnels (Classiques), par exemple: les conflits et les guerres vécu dans la méditerrané comme: le conflit sur le sahara de l'est, le conflit sur Cyprus et Conflit israélo-arabe.. ect

Ce qui était généralisé, ce sont les changements étatiques et internationale, ce fait pose une nouvelle problématique sur les nouvelles sources menacent la sécurité dans la méditerrané: Quelles sont les nouvelles sources qui menacent la sécurité méditerranéen?

مقدمة

إن التحول في مفهوم الأمن وارتباطه بمجموعة من المقاربات، صاحبه أيضا تحول في مصادر التهديد الأساسية للأمن، بحيث ظهرت مجموعة من التهديدات والتحديات التي يصعب التحكم فيها، حيث أنه أصبحت هذه التهديدات خارجة عن سيطرة الدول، مما أعطاهم طابعها العالمي أو الإقليمي. وقد تكون هذه التهديدات مصدرها الدول كالنزاعات والصراعات أو الأفراد والجماعات كالهجرة والتهريب... وفي هذه تم الاعتماد على المعيار التاريخي من أجل تقسيم وتصنيف هذه التهديدات، فالإلى جانب التهديدات الأمنية التقليدية التي تتمثل في النزاعات والصراعات والتي يعتبر البحر المتوسط وتاريخه منطقة حافلة بها كالصراع العربي الإسرائيلي، نزاع الصحراء الغربية... الخ، كما نجد أيضا أن المنطقة المتوسطية من بين أكثر المناطق في العالم التي ظهرت فيها التهديدات الأمنية الجديدة خاصة الهجرة غير الشرعية والتهديدات الإرهابية... كلها أمور-التهديدات الأمنية الجديدة- سيحاول الباحثين أن يتطرقا لها بالتفصيل من خلال محاور هذه الورقة التي تهدف إلى

توضيح أو التطرق لأهم المصادر الجديدة التي تهدد الأمن في منطقة المتوسط: من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم المصادر الجديدة المهددة للأمن في منطقة المتوسط؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم اعتماد المحاور التالية:

المحور الأول: الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة (غير الشرعية خاصة) بمثابة مصدر تهديد من المصادر التي تتعرض له العلاقات العربية-الغربية، فيكمن في ذلك الانفجار السكاني الذي تشهده الأقطار العربية، والذي يمكن أن يدفع بأعداد كبيرة من الناس الهاربين من الفقر وشح الموارد وانعدام الأمن إلى الهجرة نحو القارة الأوروبية، ويمثل هذا التهديد من وجهة النظر الغربية أمراً يجب عدم الاستهانة به لا يمثله من خطر يزعزع الاستقرار الاقتصادي، وهو التوازن الديمغرافي، لذلك بدأت الدول الأوروبية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية في وضع أنظمة وقرارات قادرة على ضبط الهجرة إليها⁽¹⁾.

ولابد في البداية التطرق إلى مفهوم الهجرة ولو باختصار شديد، فلقد تعددت التعريفات حول مصطلح الهجرة، ففي القاموس الأمني تعرف الهجرة على أنها: «انتقال مجموعة من السكان من مكان إلى آخر على أثر كارثة سواء كانت طبيعية أو بفعل الإنسان (كالحروب مثلاً)، أو انقلابات سياسية ووفقاً لنقطة المغادرة أو نقطة الوصول يقع التمييز بين النزوح والهجرة»⁽²⁾. بمعنى أن الهجرة تنقسم بشكل رئيسي إلى نوعين: هجرة طبيعية سلمية وهجرة مدفوعة، وهناك عنصران لهما أهميتهما في نجاح الهجرة الطبيعية أو غير الطبيعية وهما: عنصر الطرد وعنصر الجذب. فالجماعة المهاجرة من منطقة ما، لابد أن هناك دوافع حقيقية دفعت بها إلى الهجرة، كأن تكون كوارث طبيعية أو مجاعة أو عدم استقرار سياسي أو فقر اقتصادي تعاني منه أو غير ذلك من دوافع⁽³⁾ وأسباب - سيقوم الباحث بسردها بنوع من التفصيل لاحقاً-.

ويمكن تعريف الهجرة بأنها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة، وباختلاف دوافع الهجرة تختلف أنواعها:

- الهجرة العمالية ذات الدوافع الاقتصادية.

(1) خليفة عبد السلام الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية الغربية، ط.1، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2008، ص.205.

(2) إبراهيم الكيلاني وآخرون، القاموس الأمني: إنجليزي-عربي، مادة (هجرة)، ط.1، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997، ص.153.

(3) عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي -دراسة تاريخية مقارنة-، الكويت: عالم المعرفة، 1983، ص.9.

- الهجرة السياسية ذات الدوافع السياسية والأمنية.

- الهجرة السكانية والأمنية.

- الهجرة السكانية ذات الدوافع الديمغرافية.

وهناك أنواع حديثة للهجرة كالهجرة السرية أو غير الشرعية، وهم المهاجرون الذين لا يلتزمون بالالتزامات والشروط الموضوعية من قبل الدولة المتواجدون بها والخاصة بدخول وإقامة الأجانب، وهناك المهاجرون العابرون وهم الذين ينتقلون بصفة شرعية أو غير شرعية إلى دولة تكون ممرا للانتقال إلى دولة أخرى⁽¹⁾.

والهجرة تعتبر مفهوما لصيقا بحياة الإنسان منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة. ويشير قاموس "المورد" إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الأرحال من مكان إلى آخر؛ أما قاموس "ويبستر" فيشير بدوره إلى ثلاثة معاني لكلمة الهجرة، وهي: الحركة من دولة أو مكان أو محلة إلى أخرى، المرور أو العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر بغرض البحث عن الطعام أو التزاوج، تغيير المكانة أو مستوى المعيشة؛ ويلاحظ في هذا السياق، أن مفهوم الهجرة باللغة الإنجليزية يعني ثلاثة معاني: فالمعنى الأول، الهجرة من منظور الدول المستقبلية The Receiving Countries، حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح التوطين Immigration؛ فالهجرة بالنسبة للدول المستقبلية تختلف بطبيعة الحال من كونها شرعية أو غير شرعية، مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وبالتالي فإن الدول المستقبلية لا تهتم بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدر ما تهتم بالأهداف من الهجرة والمهاجرين؛ أما المعنى الثاني فالهجرة من منظور الدول المرسلات أو المصدرة The Sending Countries، حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح الأرحال أو النزوح Emigration؛ ويشير هذا المصطلح عموما إلى الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب، وبالتالي تعتبر مرادفة أيضا لمفهوم اللاجئين Refugees؛ فالدول المرسلات أو المصدرة للمهاجرين تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التي تؤدي إلى النزوح أو تدفق اللاجئين، وبالتالي فهي تعمل على تذليل الصعاب المؤدية إلى النزوح أو الهجرة؛ فالمعنى الثالث والأخير هو الهجرة من منظور الدول الأخرى أو العالم ككل، حيث يطلق عليها مصطلح الهجرة "Migration"، والذي يعني في هذه الحالة الهجرة التطوعية من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر Voluntary Displacement؛ ويعتبر هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداما في أدبيات اللغة الإنجليزية⁽²⁾.

(1) عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأوروبي والمتوسطي - العوامل والسياسات -" ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط - واقع وأفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص.221.

(2) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "الهجرة في إطار العلاقات الدولية"، مجلة دراسات، ع.28، 2007، ص-ص.23-24.

ولقد كان دائما لحركة الشعب الجماعية أثر بديهي وإن كان ربما غير متوقع على العلاقات الدولية. فتأثير "العالم الجديد" على القرن العشرين مثلا، كان نتيجة مباشرة لـ "الهجرة الكبيرة عبر الأطلسي" في أزمنة سابقة. أي الهجرة الأوروبية (معظمها طوعية) والإفريقية / الآسيوية ("مفروضة" من حيث الأساس). على أنه رغم أن حركات المهاجرين عبر الحدود بين القارات كانت تحدث دائما، إلا أن ما تنطوي عليه الهجرة من مشاكل من الدرجة الأولى في العلاقات الدولية لم يتبين إلا في السنوات قريبة العهد. بمعنى أنها تبدأ في التأثير مباشرة في مفاهيمها المتأصلة كالسيادة، النظام والاستقرار والأمن القومي⁽¹⁾.

ولقد شهدت مناطق جنوب الصحراء الكبرى، منذ العقدين الأخيرين تزايدا في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي إلى دول الاتحاد الأوروبي بوسائل نقل غير مأمونة، ما عرض بعضهم إلى أخطار جمة ولا يمر أسبوع دون ورود أخبار عن غرق أحد القوارب غير الصالحة للملاحة بكل ركابها، وأخبار عم جثث تلقيها المياه على الشواطئ، وأخبار عن أشخاص دفعوا مبالغ طائلة للمتاجرة بالبشر. ويلاحظ أن بعض المهاجرين الذين يعبرون منطقة البحر الأبيض المتوسط هم ضحايا الاتجار بالبشر وبعضهم من النساء والأطفال الذين يقعون ضحايا للاستغلال وإساءة المعاملة مدى الحياة لمن وصلوا إلى البر بأمان (مركز دراسة اللاجئين 2006م)، وتضيف دراسة مركز اللاجئين إلى أن الهجرة غير المشروعة للدول الأوروبية تسهم في تأجيج مشاعر الكراهية للأجانب، وبعض هؤلاء المهاجرين يتعرضون لأخطار من الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان⁽²⁾.

أما ما يتعلق بدوافع الهجرة والتي ما هي إلا نتيجة لاعتبارات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي أدت بهجرة من دول جنوب وشرق المتوسط إلى الدول الأوروبية حيث يقول المؤرخ الإيطالي "Brounwantin": «إن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين». وهذا معناه أن الهجرة كانت ميزة المتوسط منذ فترة بعيدة وغالبا ما كانت الوجهة أوروبا، فأوروبا الغنية والديمقراطية يغزوها شبح جديد وهو المتمثل في شعوب الزوارق القادمون من الضفة الجنوبية للمتوسط⁽³⁾.

(1) ايفانز غراهام وجيفري تونهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مادة (الهجرة غير الشرعية)، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 1997م، ص.362.

(2) عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكرم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008، ص.41-42.

(3) يمينة عطيش، "البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير: تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص.131.

وتظهر موجات الهجرة (غير الشرعية والقانونية) من خلال صورتين، الأولى اقتصادية والهدف منها تحقيق حياة أفضل ومن تم عودة المهاجر إلى بلده الأم للاستقرار النهائي والانفتاح على الحياة العامة من خلال الاستثمار؛ وأما الصورة الثانية فتكون لغرض الاستقرار النهائي في بلد غير الدولة الأم أي دون الرغبة في العودة؛ وطبعا المهاجر في كلتا الصورتين مدفوع تحت أسباب معينة نحو ذلك⁽¹⁾، فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو كل ذلك، فالأسباب السياسية أهمها هي معارضة أنظمة الحكم والعمل ضدها من الخارج، ويلاحظ في هذا الشأن أن أوروبا كانت توفر الملجأ لكثير من الحركات المعارضة لأنظمة الحكم في بلدانها الأصلية من دول المتوسط؛ وفيما يخص الهجرة لأسباب اقتصادية، فمنها ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة في الدول المتوسطة الأمر الذي دفع بالكثير من العمالة خاصة غير المؤهلة إلى الهجرة إلى أوروبا؛ أما ما هو متعلق بالهجرة لأسباب ثقافية واجتماعية، كالارتفاع في معدلات زيادة السكان في الدول المتوسطة ما أدى إلى ارتفاع نسبة الشباب، وطالما أن معدلات التنمية تتناسب مع الزيادة السكانية، فإن الهجرة تصبح خيارا للعديد منهم⁽²⁾، بمعنى آخر، وبلغة الرياضيات هناك ثنائيتين تحددان معالم الأسباب الاجتماعية، الأولى محصورة بين الانفجار الديمغرافي والعجز التنموي في الدول الإفريقية (دول جنوب المتوسط)، والثانية محصورة بين انخفاض نسبة الشباب في الدول الأوروبية ومعدلات النمو المرتفعة.

وتظهر التحديات من خلال نوعية المقاربات الأمنية التي يمكن اللجوء إليها أو استعمالها لمواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات الأمنية، خاصة وأن للهجرة غير الشرعية ارتباطات بعمل المنظمات الإجرامية العبر وطنية والتي تهدد بدورها الاقتصاد والفرد، وموجات الهجرة غير الشرعية آخذة في ترسيخ التهديدات الأمنية التي تحملها، ففي ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين وحتى التي يجدونها في بلدان المرور هذا من جهة ومن جهة ثانية التهديدات التي يخلقونها بتواجدهم عبر حدود تلك الدول الإقليمية، ويمكن ربط تلك التهديدات بالمستويات التالية⁽³⁾؛

التهديد هو أمني بالدرجة الأولى، في ظل إمكانية استغلال المهاجرين السريين أو حتى الاختلاط بهم من قبل الجماعات الإرهابية وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية العبر وطنية؛ والتهديد الثاني، هو المتاجرة بالمخدرات وذلك حتى يتمكن هؤلاء المهاجرين من تمويل رحلاتهم؛

(1) أبصير محمد طالب، "المشكلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010، ص.75.

(2) مينة عطيش، نفس المرجع السابق، ص.131-132.

(3) أبصير محمد طالب، مرجع سبق ذكره، ص.81-84.

أما التهديد الثالث، هو إمكانية نقل الأمراض أو عن طريق ممارسة الدعارة؛ وفيما يخص التهديد الرابع، يظهر في صعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى موت المهاجرين وضياعهم في الصحاري؛ فالتهديد الخامس، والمتمثل في تزوير العملة والوثائق الرسمية، خاصة عند بقاء هؤلاء المهاجرين فوق أراضي دول العبور إضافة إلى تبني أسلوب الجريمة المنظمة (شبكات الدعارة ومخدرات وأقراص مهلوسة ومتاجرة غير مشروعة وتزوير العملة خاصة منها اليورو)؛ وأخيرا، التهديد السادس المتمثل في انتشار الرشوة والفساد في أسلاك الأمن، بالإضافة إلى الحساسية التي يثيرها هؤلاء في العلاقات الثنائية الدبلوماسية التي تجمع سواء بين دول منطقة الساحل الإفريقي أو بين دول من منطقة الساحل الإفريقي مع دول الاتحاد الأوروبي.

ويمكن في هذا الصدد الاستشهاد بتوتر العلاقات الثنائية الدبلوماسية بين المغرب وإسبانيا، كون هذه الأخيرة اتهمت نظيرتها بعدم قدرتها على التصدي لموجات المهاجرين الغير الشرعيين الراغبين في الوصول إلى جزر الكناري⁽¹⁾.

وينظر الاتحاد الأوروبي إلى ظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا للأمن الأوروبي، وهذا في الوقت الذي نجد بأن أحد أهم أهداف الشراكة الأورومتوسطية هو إقامة حوار بين الثقافات والحضارات وتبادل التجارب والخبرات وتوطيد العلاقة بين المجتمعات المدنية في المنطقة وهذا الهدف بن يتحقق إلا بضمان حرية تنقل الأشخاص بين ضفتي المتوسط، كما أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى احتواء ظاهرة تدفق المهاجر الآتية من الجنوب بصفة عامة ومن المغرب العربي على وجه الخصوص، نظرا للمشاكل التي تصاحب وترافق هذه الظاهرة، وينطلق الاتحاد في تحليله لهذه الإشكالية من مسلمات مفادها أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة، هي التي تدفع بموجات الشباب في الجنوب للهجرة نحو الشمال، وينتج عن ذلك انتشار ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة، تجارة المخدرات والتطرف الديني والعنفي، وهو ما يؤدي إلى خلق حالات من اللاستقرار واللامن والتوترات، ومحاصرة هذه الظاهرة لابد من وضع استراتيجيات متجانسة ومتكاملة⁽²⁾.

فمحصلة لما سبق، الإنسان مثله مثل باقي الكائنات يمارس فعل الهجرة طوال حياته سواء داخل وطنه أو خارجه وإن كان لكل منهما ظروف مغايرة للأخرى، وإن كان السعي طلبا

(1) المرجع نفسه، ص-ص. 84-85.

(2) ساسي جمال، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 29-30 أبريل 2008، ص.ص. 153-154.

للرزق هجرة والسعي طلبا للأمن هجرة. فإن ذلك يعني أن الهجرة حركة بشر وتفاعل قيم وحيوية علاقات وخبرات تسهم جميعها في بناء نماذج لحضارات مختلفة ومع مرور الزمن تزداد الحركة فاعلية والحياة زخما. ويبقى الوعي بالهدف وطبيعة الوسائل الملائمة لتحقيقه هو الضمان للاستقرار والبقاء⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بأهم الانعكاسات لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المتوسطي، فتتفق معظم دول القارة الأوروبية تقريبا داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه على معارضة الهجرة غير الشرعية بشدة من إفريقيا وغيرها، وفي المقابل لا تمنع بعض هذه الدول في السماح بقدر انتقائي من الهجرة للكفاءات والأدمغة المتميزة، ولو كان في ذلك استنزاف لهذه الكفاءات والأدمغة من مواطنها الأصلية، إلا أن هذا الأخير يتم في إطار الهجرة غير الشرعية؛ ونظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي أصبحت مسألة تعلق أوروبا وهي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين. حيث أصبح من الاحتمالات الواردة بالخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وختم الشبهات حول المسلمين من أفريقيا⁽²⁾.

- وما سبق نرى أن الدول ترى في الهجرة غير الشرعية خطرا من عدة نواحي واعدة

اعتبارات منها:

فأولا، الإخلال بالبناء الديمغرافي. حيث أن يسئل المهاجرين المتفق -إذا ما سمح له بالاستمرار- يمكن أن يقلب التوازن السكاني. وبالتالي تزداد نسبة هؤلاء المهاجرين في المجتمعات في المجتمعات الأوروبية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل؛

أما ثانيا، الإخلال بالنواحي الأمنية. فهؤلاء المهاجرون غير الشرعيين غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات شخصية، وقد يرتكبون جرائم، وشريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوروبية في عقر دارها؛ وأخيرا، الإخلال بالوضع الاقتصادي. فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيد عاملة رخيصة، إلا أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خلافا في سوق العمل. فهذه العمالة الوافدة إلى أوروبا قد تشكل منافسا للأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيراتها⁽³⁾.

(1) عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، ط.1، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003، ص.7.

(2) ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وأفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص-ص 120-121.

(3) المرجع نفسه، ص.122.

فمنذ بداية 1990م، كان هناك قلق متزايد في أوروبا مع الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط، ومن ناحية الهجرة غير المشروعة، كما أشار عدد من المحللين فقد حان أن ينظر إليها على نحو متزايد كضمان أو خطر استراتيجي في أوروبا إذا لم يكن في كثير من البلدان؛ ولاسيما عن طريق تهريب البشر والاتجار بهم، فضلا عن أشكال أخرى من الحدود والجريمة المنظمة، وينظر إليه كما هو يشكل تهديدا ليس فقط لا للرفاه الوطني نظم وطنية أو الهويات الثقافية ولكن أيضا لتحقيق السلم الأهلي والاستقرار تفجيرات مدريد في 11 مارس 2003م، وكانت هذه المخاوف مما يزيد، والهجرة لاسيما من الجنوب كما تم ربطها بشكل متزايد بالدول الإسلامية وخاصة الإرهاب، من جهة أخرى جهة، والهجرة السرية عبر البحر الأبيض المتوسط قد حان أيضا إلى أن ينظر إليها باعتبارها، التحدي الإنساني من أي وقت مضى نظرا لارتفاع عدد القتلى من شأنه أن يكون خطيرا على المهاجرين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا عن طريق البحر⁽¹⁾.

المحور الثاني: مشكلة الإرهاب:

الإرهاب الدولي ظاهرة من أخطر الظواهر التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم، وتتضح خطورة الظاهرة هذه في عدد ضحايا الإرهاب من قتلى ومعاقين ومشردين وكذلك في الخسائر المادية التي تلحق بوسائل الاتصال والبنائيات والمؤسسات وغيرها وفي كل ما يمكن أن تمتد إليه سبل الإرهاب الحديثة ما دام التخطيط الإرهابي كامنا بصدور أصحابه أو بدمائهم أو حتى في نواياهم؛ وقبل التطرق لمشكلة الإرهاب في منطقة الساحل أو منطقة المتوسط، سيتم سرد مفهوم الإرهاب من تعريفات متنوعة، بالإضافة إلى أهم أشكال الإرهاب والأسباب الرئيسية للإرهاب، وستكون مقدمة على النحو التالي:

أولا. مفهوم الإرهاب: الإرهاب الدولي مسألة معقدة نظرا لصعوبة توحيد الآراء حول مفهوم واحد⁽²⁾، على الرغم من وجود حوالي اثنتي عشرة اتفاقية دولية حول الإرهاب، فإن المجتمع الدولي لما يتوصل بعد إلى تعريف محدد لمفهوم الإرهاب الذي تدور حوله كل تلك الاتفاقيات والقرارات، "ولأن مفهوم الإرهاب تحول إلى إشكالية معقدة، فإن الناس رضوا بالتوصيف لا التعريف، والتوصيف مرتبط بذوات الأحداث لا بذات الظاهرة...وما يعمق الإشكالية تعدد مثيرات الإرهاب، إذ أن لكل مثير حيثياته ومغايرته...وباختلاف المثير يختلف المفهوم والموقف"⁽³⁾.

(1) Derek Lutterbeck, "Policing Migration In The Mediterranean", In: Mediterranean Politics, vol.11, N°1, Rotledge, March 2006, PP.1-2.

(2) إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، ط.1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص.9.

(3) حسن بن فهد الهوميل، الإرهاب وإشكاليات المفهوم والانتماء والمواجهة، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.moslimonline.com/?page=artical&id=3160>، تم تصفح الموقع: 2011-01-04.

- ومنه، هذه مجموعة من التعريفات التي عرفت الإرهاب الدولي، على النحو التالي:

أ. **التعريف اللغوي للإرهاب:** أتت كلمة رهبة من كلمة لاتينية هي Terror. وبعد أن ضربت الكلمة في جذورها في لغات المجموعة اللاتينية، انتقلت فيما بعد إلى لغات أوروبية أخرى. ويعود أصل كلمة الإرهاب إلى فترة الثورة الفرنسية، وترتبط بما يسمى حكم الإرهاب، والذي رأى فيه "Robsbir" ورفقائه عنواناً للفضيلة، وفي ذلك يقول أمام ((لجنة الصحة العامة التابعة لمحكمة الرهبة)): « يجب أن يكون الهدف الأول لسياستنا هو إرشاد الشعب المنطق. وأعداء الشعب بالإرهاب؛ الإرهاب ليس أكثر من العدالة الفورية والشديدة وغير المرنة، لذلك فإن عنوان الفضيلة حطموا أعداء الحرية بالإرهاب وسوف يقدركم الناس المؤسسين للجمهوريين»⁽¹⁾.

وقد أورد الدكتور "عبد العزيز مخيمر عبد الهادي" في كتابه "الإرهاب الدولي" بعض التعريفات اللغوية لكلمة الإرهاب منها:

1. قاموس الفرنسي "لاروس" يعرف الإرهاب على أنه «مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة».

2. قاموس اللغة "روبير" يعرف الإرهاب بأنه: «الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي»⁽²⁾.

3. قاموس اللغة الإنجليزية الصادر عن مطابع أكسفورد يعرف الإرهاب بأنه:

« حكم عن طريق التهديد كما وجهه ونفذه الحزب الموجود في السلطة في فرنسا في أوائل عهد الثورة الفرنسية (1789-1793) »⁽³⁾.

4. قاموس "المحيط" يعرفه بأن: « الإرهاب، بالفتح هو ما لا يصيد من الطير، والإرهاب بالكسر هو قرع الابن عن الحوض؛ رهب بمعنى خاف (الخوف والوعيد وإبعاد الآخرين عن طريق الحق)»⁽⁴⁾.

ب. **تعريف دول عدم الانحياز للإرهاب:** شاركت في صياغة هذا التعريف كل من الجزائر، الكونغو، غينيا، الهند، موريتانيا، نيجيريا، سوريا، تنزانيا، تونس، اليمن، يوغوسلافيا، زائير. وجاء التعريف على أن أعمال الإرهاب الدولي تشمل:

- أعمال العنف، وأعمال الهر الأخرى، التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأجنبية، ضد الشعوب التي تناضل من أجل نيل حريتها، والحصول على حقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال، وحقها في الحصول على مختلف حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

(1) محمد فتحي عبد الإحرام المعاصي، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص-ص. 137-138.

(2) المكان نفسه.

(3) رائد قاسم، الإرهاب والتعصب عبر التاريخ، القاهرة: د.د.ن، 2005، ص. 16.

(4) مجد الدين الفيروز أبادي، قاموس المحيط، مادة (رهب)، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، د.س.ن.

- أنشطة المنظمات ذات التوجهات الفاشية أو التنظيمات الخاصة بالمرتزقة والموجهة ضد الدول ذات السيادة.

- أعمال العنف التي يمارسها الأفراد أو مجموعات من الأفراد والتي تعرض للخطر نفوسا بريئة أو تبيدها أو تعرض الحريات الأساسية للخطر ويستثنى من ذلك الأعمال التي تتخذ أعمالاً للحق الثابت في تقرير المصير الذي تطالب به الشعوب الخاضعة للنظم الاستعمارية أو العنصرية أو أي شكل آخر من أشكال السيطرة الأجنبية ويستثنى كذلك الأعمال التي تتم في إطار نضال الشعوب وخصوصاً حركات التحرير الوطنية.

- أعمال العنف التي يرتكبها الأفراد أو المجموعات بهدف الحصول على كسب شخصي إذا تعدت نتائجه أكثر من دولة⁽¹⁾.

ج. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب: اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الإرهاب الدولي هو: كل فعل يرتكب بصفة غير مشروعة، كالقتل والخطف وغيرها من الأفعال التي تسبب أضراراً جسدية ويترتب عليها آثار دولية. وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن شرعية دوافع ارتكاب الفعل الإرهابي، لا يضيء الشرعية على العمل الإرهابي لاسيما عندما يوجه إلى الأبرياء⁽²⁾.

والواقع أن نقطة الخلاف والتي أدت إلى عدم وجود اتفاق على ماهية الإرهاب تكمن في رغبة الأقوياء في فرض إرادتهم على المستضعفين في الأرض؛-كما تم التعرض له سلفاً- إلا أنه هناك العديد من التعريفات التي تتناول مصطلح الإرهاب الدولي بالدراسة، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع وشامل للإرهاب الدولي، يتفق حوله جميع الباحثين، المختصين والدول، إلا أن الاطلاع على هذه التعاريف يوضح ويبين أن الإرهاب الدولي هو: «الاستخدام العمدي للقوة أو العنف أو التهديد بهما، ويلجأ إليه الجاني من الأفراد العاديين (بصورة فردية أو جماعية) غير المرتبطين بعلاقة وظيفية بدولة ما، أو بأحد أجهزتها الأمنية، بقصد الاعتداء على مصلحة إجماعها القانون الدولي، وذلك باستهداف المدنيين أو العسكريين أو الأموال العامة أو الخاصة، وفي غير حالة المقاومة المسلحة المشروعة من أجل التحرر وتقرير المصير، والتي تبيح استخدام القوة ضد أفراد ومصالح الدولة الاستعمارية داخل الأراضي المحتلة فيما عدا المدنيين

(1) محمد فتحي عيد، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 144-145.

(2) المرجع نفسه، ص. 149.

غير أصحاب الصفة العسكرية. وكل ذلك بهدف إحداث فزع أو رعب عام في دولة أو مجموعة من الدول من أجل بلوغ أهداف سياسية»⁽¹⁾.

د. تعريف لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي لمجلس الشورى المصري الإرهاب بأنه: «استعمال العنف - بأشكاله المادية وغير المادي - للتأثير على الأفراد أو المجموعات أو الحكومات. وخلق مناخ من الاضطراب وعدم الأمن. بغية تحقيق هدف معين. يرتبط بتوجهات الجماعات الإرهابية. لكنه - بصفة عامة - يتضمن تأثيراً على المعتقدات أو القيم أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة، التي تم التوافق عليها في الدولة والتي تمثل مصلحة قومية عليا للوطن»⁽²⁾.

هـ. تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة بالقاهرة عام 1997م: «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًا كانت بواعثه أو أغراضه. يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي. ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس. أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر. أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر»⁽³⁾.

ثانياً. الأسباب الرئيسية للإرهاب الدولي:

إن الأسباب الرئيسية للإرهاب أو الحوادث الإرهابية التي وقعت أسبابها كثيرة يمكن تصنيفها إلى أسباب سياسية. وأسباب اجتماعية واقتصادية... الخ. فإن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا النوع من الجرائم - الإرهاب الدولي - هي الأسباب السياسية والتي هي كثيرة. منها الحصول على حق تقرير المصير. أو مقاومة الاحتلال أو تنبيه الرأي العام إلى مشكلة سياسية⁽⁴⁾. بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحالية. حيث أصبح العالم بفعل التطور التكنولوجي قرية صغيرة تتأثر الحضارات ببعضها.

والأثر الأكبر هو للعولمة الاقتصادية والتي هي مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية على أن هذا التطور لم يكن طبيعياً إنما فرضته مؤسسات تدعي الدولية وفي حقيقتها تحقق أهداف لدول بعينها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدول؛ وتهدف العولمة الاقتصادية إلى حركة رأس المال بحرية بعد رفع العوائق أمامه وتشريع قوانين الاستثمار لتحقيق أرباح نتيجة المضاربات في

(1) محمد عبد المطلب الخشن. تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. 2007. ص-ص. 198-199.

(2) فرغلي هارون. الإرهاب العولمي. وانهايار الإمبراطورية الأمريكية. القاهرة: دار الوفي. 2006. ص. 25.

(3) المكان نفسه.

(4) محمد فتحي عيد. مرجع سبق ذكره. ص. 160.

الأسواق؛ والتي نجم عنها مؤسسات وشركات متعددة الجنسيات مما كان عاملا رئيسيا لمثل هذه الجرائم بسبب تبادل المال بسهولة عبر الحدود⁽¹⁾.

بالإضافة إلى أسباب اقتصادية أخرى كالفقر الذي قد لا يكون سببا مباشرا للإرهاب لكن عدم المساواة، والتمييز ضد الفقراء، وعدم إتاحة الفرص للأقليات، وللمهاجرين، هي التي قد تكون بؤرا للإرهاب، والعدو كذلك، التي سببت الإرهاب بفتح الحدود بين الدول، حيث أصبح من الصعوبة بمكان مراقبتها، وأنها أيضا أدت إلى إشكالات الهوية⁽²⁾.

فظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة ومثيرة للتساؤل بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001م، حيث كانت إشارة انطلاق لتغيير مفهوم الأمن الدولي من المفهوم التقليدي إلى مفهوم جديد لم تتحدد معالمه بدقة إلى يومنا هذا، كما لم يحصل هذا المفهوم على اتفاق نهائي بين كل دول العالم بعد، ذلك أنه صحيح بتأرجح بين الإيديولوجيات والمصالح وأيضا خضوعه لتكيفات مصالحة غير ثابتة، لذا فإن مفهوم الإرهاب خضع لنفس التذبذب في تحديد المعنى الدقيق له، فالقاومة المشروعة للشعوب المضطهدة في العديد من مناطق العالم كفلسطين والعراق لا يمكن اعتبارها إرهابا بالرغم من تصنيفها كذلك من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلفائها⁽³⁾.

إلا أن ظاهرة الإرهاب اتفقت بشأنها مختلف المحافل العالمية والمجموعات الإقليمية كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والجامعة العربية على أنها تشكل تهديدا وخطرا كبيرا للمجتمع الدولي يجب محاربهه، بينما يمكن أن نصنف الإرهاب بالاعتماد على الخصائص التي تميزه عن باقي الظواهر وجعله بعيدا عن مفهوم المقاومة المشروعة للشعوب من أجل الاستقلال والحرية، فالإرهاب يعتمد على العنف واستعمال القوة وتفويض سلطة الدولة وتهديد الأشخاص والممتلكات وترويع الأمنيين، وفي هذا الشأن يذهب الباحث "جيرارد شالياند" إلى اعتبار الإرهاب هو عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه على غير المقاتلين مجموعات سرية، ويأتي من داخل الدولة أو من خارجها، إضافة إلى هذا التعريف يمكن أن يكون

(1) حسن عزيز نور الحلو، "الإرهاب الدولي - دراسة قانونية مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، هلسنكي - فنلندا، 2007، ص. 120.

(2) عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، الإرهاب التشخيص والحلول، ط. 1، الرياض: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، 2007، ص. 42.

(3) غربي محمد، "الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوسراتيجية"، ورقة بحث قدمت في المنتدى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط - واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 29-30 أبريل 2008، ص. 255.

الإرهاب ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف سياسية، وغنما يكون غير ذا أهداف واضحة باستثناء الاستيلاء على الأموال والمنافع الاقتصادية⁽¹⁾.

والإرهاب الدولي يمثل نمطا من أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية، والتي كانت في البداية مع ما عرفته أوروبا أواخر القرن التاسع عشر في شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف، ثم ما اجتاحت أوروبا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية بدرجات متفاوتة خلال السبعينات والثمانينات الماضية كنمط ثاني في تطور الظاهرة الإرهابية. أما النمط الثالث فقد ظهر مع مطلع التسعينات من القرن الماضي. وتعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط مرتعا خصبا لما يعرف بالإرهاب الدولي. حيث كانت هذه المنطقة من أولى المناطق تضررا به طيلة عشرية كاملة. وقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقلة نوعية في نمط الإرهاب الدولي، خاصة من حيث دلالتها على الاتجاه التصاعدي في مجال وحجم العمليات الإرهابية والآثار التدميرية الناجمة عنها. كما تكمن الخطورة في هذا التهديد في اتصاله بشبكات إلكترونية وعمله على إحداث عنف ليس له حدود خاصة أن فكرة الحصول على أسلحة دمار شامل تعد فكرة جذابة لمثل هذه التنظيمات، وتظهر المنطقة المتوسطة من بين الأهداف الأكثر استهدافا من قبله، نظرا لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي -الموقع الاستراتيجي والثروات- ولا يختلف الأمر هنا بين الضفة الشمالية والجنوبية من حيث التعرض للتهديد؛ وما يزيد أيضا من خطورة هذا التهديد هو إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى ما تشكله الدول التي توصف بالمراقبة على النظام الدولي والمالكة لهذه الأسلحة من خطورة على أمن واستقرار المنطقة⁽²⁾.

وانطلاقا مما سبق، فإن منطقة المتوسط تعتبر من أهم المناطق في العالم التي تعرف نشاطا إرهابيا ذو فعالية معتبرة، وإذا كانت مواجهة الإرهاب في هذه المنطقة تقع ضمن مواجهة الإرهاب الدولي كإطار عام فإن هذه المنطقة تملك خصوصيات معينة تحدها المقاربات الأمنية للدول المرتبطة بها بمعنى أن هذه المقاربات تتوزع على أكثر من مستوى ولكل واحدة منها رهانات محددة. وحسب الدراسات المرجحة فإن عدد العناصر الإرهابية الناشطة في هذه المنطقة يقارب 800 عنصر مدربين تدريباً جيدا وهذا العدد يسمح بالقيام بعمليات نوعية تحقق صدى دولي واسع كما أن الجغرافية الصحراوية تساعد أكثر على حرية التنقل لهذه

(1) المكان نفسه.

(2) عبد الرفيق كشو، "مقاربة الإخاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وأفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 29-30 أبريل 2008، ص.286.

العناصر من بلد إلى آخر وبالتالي فإن مستوى عمليات التنسيق - والتي تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية في أي نشاط إرهابي - تبدو متوفرة بالحد المعقول الذي يمنح هذا النشاط فعالية معتبرة⁽¹⁾.

المحور الثالث: الجريمة المنظمة.

في البداية سيتم سرد تعريفات للجريمة المنظمة، وأنواعها، ثم الإشارة إليها كمصدر تهديد جديد في منطقة المتوسط، وعلاقتها بالإرهاب الدولي، فيما يلي:

فيما يخص مفهوم الجريمة المنظمة، لقد كثرت التعريفات للجريمة المنظمة، فمنها ما يدخل في تعريف خواصها أو سماتها، ومنها ما يركز على عنصر دون آخر ولاسيما عنصر التنظيم؛ فتتفق جميع التعاريف التي قامت الدول بوضعها من خلال جهاتها الأمنية أو من خلال المؤتمرات والندوات الأمنية وأغلب التعاريف التي وضعها الباحثون المختصون في علم التعريف الجريمة - إيمولوجية الجريمة - وإن اختلفت الصيغ اللغوية لها، حيث تشترك جميع التعاريف بأنها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام والوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة⁽²⁾. ومن هذا الموجد ما يلي من بعض التعريفات التالية:

- تعريف مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للإتحاد الأوروبي: «جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعاً إجرامياً ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح».

- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: انطلاقاً من كون الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلاً فدرالياً فإن كل ولاية حاولت وضع تعريف محدد للجريمة المنظمة في تشريعاتها و لعل أهم تعريف هو الذي جاء به تشريع ولاية ميسيسيبي حيث اعتبرت: « الجريمة التي ترتكب من شخصين أو أكثر لمدة طويلة وتكون لغرض تحقيق مصلحة»⁽³⁾.

أما التعريف الفقهي للجريمة المنظمة، فيعرفها الدكتور "محمد فاروق النبهان" الجريمة المنظمة: « بأنها تلك الجريمة التي أفرزتها الحضارة المادية لكي تمكن الإنسان المجرم من

(1) حسين بلخيرات، المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي: تحليل لعوامل الاختلال، من الموقع الإلكتروني: <http://www.houcine.belkhairat.maktoobblog.com/165/1>، تم تصفح الموقع: 01-01-2011.

(2) ناصري سميرة، مفهوم الجريمة المنظمة وأنواعها، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.0503samira.maktoublog.com/about/22/>، تم تصفح الموقع: 27-12-2010.

(3) المرجع نفسه.

تحقيق أهدافه الإجرامية بطريقة متقدمة لا يتمكن القانون من ملاحقته بفضل ما أحاط نفسه من وسائل يخفي بها أغراضه الإجرامية ، ولا بد لتحقيق هذه الغاية من تعاون مجموعة من المجرمين»⁽¹⁾.

ولقد انتهى المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة المعقود في جنيف عام 1975م. وهو أن: «الجريمة المنظمة تتضمن نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع، تنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف إلى تحقيق ثراء للمشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده. وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون. وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي»⁽²⁾.

ومنه تم استخلاص لأهم أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الجريمة المنظمة والإرهاب. فما يخص أوجه الشبه، هي مقدمة في التالي⁽³⁾

- تعتمد كل من الجريمة المنظمة والإرهاب على تنظيمات سرية معقدة تضيف نوع من الرهبة والسرية على العمليات الإجرامية في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد الداخلية الصارمة القصوى لكل من يخالفها من الأعضاء أو المتعاملين معها.

- تماثل الهياكل التنظيمية للإجرام المنظم والإرهاب في ظل طبيعتهما العابرة للحدود ووسائلهما غير المشروعة.

- وحدة التهديدات التي تشكلها الجرائم المنظمة والإرهاب على الأمن والاستقرار الوطني والدولي.

- يتسم كل منها بالنزوح نحو العالمية وعبور الحدود. فالجماعات الإرهابية مثلها مثل الجماعات الإجرامية المنظمة. قد تعتمد إلى جنيد إتباعها في دولة، وتدريبهم في دولة أخرى.

- أما ما يتعلق بأوجه الاختلاف بين كل من الجريمة المنظمة والإرهاب، مقدمة على النحو الآتي:

- إن الإرهاب يهدف إلى تحقيق أهداف ومطالب سياسية، بينما تسعى منظمات الجريمة المنظمة إلى تحقيق أرباح مالية بطرق وأساليب غير مشروعة.

- الجريمة الإرهابية يمكن إن تقع من مجرم واحد وهو ما أشارت إليه النصوص التشريعية التي عرفت الإرهاب بعكس الجريمة المنظمة فهي دائما جماعية.

⁽¹⁾ - بحث في الجريمة المنظمة. من الموقع: <http://www.arabadvocate.amlamontada.net/t2161-topic>. تم تصفح الموقع: 27-12-2010.

⁽²⁾ عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون. الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات. ط.1. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص-ص. 24-25.

⁽³⁾ ناصري سميرة. مرجع سبق ذكره.

- الإرهابيون يرفضون غالبا الاعتراف بجرائمهم ويرفضون وصف ما يقومون به من إرهاب بالجرمة. وقد يقومون بإصدار تصريحات سياسية بعد القيام بجرمة بينما الجرمة المنظمة فتحافظ على سريتها وتحرص على إخفاء أنشطتها⁽¹⁾.

وانطلاقا مما سبق ذكره آنفا، فلقد عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة مرضية ألا وهي الجرمة المنظمة بكل أنواعها وأشكالها من غسيل الأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية إلى تهريب الأسلحة وكذا تهريب السجائر خاصة في منطقة "ديكال" المالية التي تعتبر أهم منطقة أو الحلقة الأساسية لتهريب السجائر. كما تعرف دول الساحل تنامي ظاهرة خطيرة ألا وهي تجارة المخدرات التي تعرف نموا سريعا خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي⁽²⁾. إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007م، تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار. كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوروبا عن طريق المغرب و شمال إفريقيا كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة "تنزاوتي" 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة "تمراست"⁽³⁾.

ومن مظاهر الجرمة المنظمة، فلقد تعددت صور وأنواع الجرمة المنظمة بحسب تنوع المجتمعات ووسائل التكنولوجيا ومن صور الجرمة المنظمة، تجارة المخدرات، تجارة وتهريب الأسلحة... فمن أهم العوامل التي ساعدت على انتشار التهديدات الأمنية لتجارة وتهريب المخدرات في منطقة المتوسط، الأسباب التالية⁽⁴⁾:

أولا. أسباب جغرافية:

- القرب الجغرافي بين قارة إفريقيا وأوروبا وهو نفس العامل الذي يفهم من خلاله أيضا تهديد الهجرة غير الشرعية؛ إلى جانب قرب الحدود وشمساعتها وميوعتها وصعوبة مراقبتها بين دول جنوب وشرق وشمال وغرب إفريقيا.

- طبيعة التكوين الجغرافي للمنطقة (زرع وتهريب) فهناك أراضي زراعية غير مراقبة تتم فيها عمليات زرع الماريجوانا هذه المادة التي يتم استهلاكها في كل دول منطقة إفريقيا الغربية

(1) المرجع نفسه.

(2) - أمحمد برفوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، جريدة الشعب الجزائر، ع.1، جانفي 2008م، ص.13.

(3) ناصري سميرة، الجرمة المنظمة عبر الساحل، من الموقع الإلكتروني: <http://www.samirapo.blogspot.com/2008/09/blog>، تم تصفح الموقع: 27-12-2010.

(4) أبصير محمد طالب، مرجع سبق ذكره، ص.99-100.

في شكل صورة متكررة وتكاد عادية؛ بالإضافة إلى استعمال التكنولوجيا خاصة في تحديد المواقع والمسالك سواء برا أو بحرا (GPS) زيادة على تكنولوجيا الاتصالات عبر الأقمار الصناعية. ثانيا. أسباب سياسية:

- توجز في ضعف الدولة والغياب المادي (قوة) للدولة فوق أقاليمها وسيطرة أمراء الحرب والمليشيات على أجزاء كبيرة من تراب الدولة وانشغال الدولة بالنزاعات الداخلية والحدودية فيما بين الدول.

ثالثا. أسباب اقتصادية واجتماعية:

- تظهر في معدلات الفقر المرتفعة وعجز الميزان التجاري للدول الإفريقية بصورة عامة زيادة على الأزمات الاقتصادية العالمية ومديونية الدول الإفريقية. وكذا الصراعات الاثنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي ومناطق أخرى من بقاع القارة الإفريقية. رابعا. إضافة إلى عوامل أخرى ساعدت على انتشار تلك التهديدات الأمنية، وهي:

- عدم الاستقرار السياسي والنزاعات.

- نقص عمليات التمويل المالي الموجهة نحو برامج مكافحة.

- نقص التأطير وبرامج التكوين.

- نقص وفشل الآليات أو المقاربات الأمنية الجهوية والإقليمية الإفريقية.

- وأما ما يتعلق بأهم أثار الظاهرة الإجرامية أو الجريمة المنظمة، النقاط التالية:

- الآثار الاقتصادية يقدر صندوق النقد الدولي أن ما يقارب 500 بليون دولار تتداولها الأيدي في عالم الإجرام من مكاسب غير مشروعة. وهذا المقصود به هو الشكل الحديث للإجرام كالجريمة المنظمة. ولكن في الدول العربية على وجه التحديد لا توجد إحصائيات أو بيانات يعتمد عليها في تقدير الكلفة الاقتصادية للجريمة (هلاوي، 1998).

- إن نشاط العصابات التي تدير هذه الظواهر المستحدثة وفي يدها يتداول في هذه المبالغ المالية الضخمة، فإنها تعمل على تعويض الأنظمة الاقتصادية للكثير من الدول الهشة في نظامها المالي، وتؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في تلك الدول. بل قد تدخل هذه الأموال في اقتصاديات الدولة نفسها، أو تؤدي هروب الأموال المحلية للخارج.

- تمثل الظواهر الإجرامية المستحدثة خطرا على الأمن في كل دولة يتم فيها ذلك النشاط. فيحدث نوع من الانفلات الأمني نتيجة لعمليات العنف المستخدم في تخفيف تلك الظواهر الإجرامية، وكذلك السرقات والنهب والاحتيال والابتزاز وغيرها.

- إفساد القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والعلاقات الأسرية والعائلية. ومن شأنها خلق النزاعات والتوترات بل والصراعات والاقتيال⁽¹⁾.

إذا، إن الآثار السلبية لتلك الظواهر الإجرامية الحديثة لا يمكن حصرها في هذا المجال. وهي تتعدد وتتشعب وتزداد مساحة والتواء وتمس كل نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية وغيرها. وما يزيد الأمر صعوبة حصر هذه الآثار أن هذه الظواهر الإجرامية لها علاقة بالنظام العالمي الجديد ونظام العولمة حيث تنكسر كل الحواجز والقيود التجارية وقيام نظام السوق الحر وحرية حركة السلع والبضائع والأفراد والمعلومات وتنوع وتطور أجهزة الاتصال. وكل هذه المعطيات أعطت المزيد لهذه الظواهر الإجرامية المستحدثة وما وصل منها للعالم العربي⁽²⁾. وعلى وجه التحديد منطقة المتوسط ومنطقة الساحل الإفريقي.

الخاتمة:

ما يمكن استنتاجه في الأخير، إن منطقة المتوسط. تشهد تشابك المصالح والنفوذ وكذلك الرهانات المستقبلية للقارة الإفريقية بالنسبة إلى مكانتها الدولية والتنافس الدولي عليها إضافة إلى رغبة الدول الإفريقية في تجاوز التهديدات الأمنية والتفكير في بناء مسار تنموي مستمر. هذه العوامل في مجملها هي التي جعلت توفير الأمن من المطالب الأساسية في هذه المنطقة وعلى هذا الأساس أيضا تعددت المقاربات الأمنية التي تهدف إلى مواجهة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل والذي يطغى على تهديدات أمنية أخرى رغم وجودها أيضا: الهجرة غير الشرعية، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة بكل أشكالها، كتجارة المخدرات وتهريب السلاح... الخ. فهذه التهديدات الأمنية الأخيرة، والتي ظهرت مؤخرا تعتبر من بين أهم المفاهيم الجديدة التي يعتبرها الكثير من الباحثين والسياسيين أنها أكثر خطورة وتهديدا للأمن. فالهجرة الغير الشرعية خاصة من جنوب المتوسط إلى شماله، بسبب التناقض الكبير على جميع المستويات بين الضفتين ما يجعل المهاجرين يطمعون في حياة أفضل في الشمال إلا أن الدولة المتوسطة تسعى بكل ما تمتلك إلى محاربة هذه الظاهرة الإرياقية، لخطورتها المختلفة الأبعاد على الأمن والاستقرار المتوسطي. كذلك الإرهاب الدولي الذي يعتبر الأخطر على المنطقة المتوسطة، فهو الذي شهد نقاشات كبيرة بين الدول من أجل إيجاد مفهوم موحد له، من أجل تسهيل عملية محاربه، وهذا ما تسعى إليه الدول المتوسطة والشريك الأمريكي في هذا الجانب، خاصة بعد استفحال الظاهرة في المنطقة المتوسطة وتأثيرها على استقرارها

(1) عباس أبو شامة، التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة، حجمها- أبعادها- ونشاطها في الدول العربية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص-ص. 13-14.

(2) المرجع نفسه، ص. 15.

المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط _____ أ. مسعودي يونس
بن تومي رضوان "ب.د"

وتطورها. هذا ما يفتح المجال أمام ظواهر أخرى تهدد الأمن الدولي. كالجريمة المنظمة التي أصبحت أكثر خطورة وتطورا بسبب التكنولوجيا وتطور الاتصال والمواصلات. مما يجعل محاربتها والحد منها صعبة.